دور الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في ترقية السياحة الصحراوية بالجزائر

قريشي العيد

- جامعة جيجل-

laid.korichi@gmail.com

واضح فواز

– جامعة ميلة -

feuaz.ouadeh28@gmail.com

The role of the privileges granted to tourism investment in the upgrade of desert tourism in Algeria

ملخص:

تحتاج السياحة إلى استثمارات تكون مواكبة للعصر وتطوراته في القطاع، وهي بدورها تحتاج لتسهيلات وحوافز عديدة بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم لها. فالسياحة صناعة هامة تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث أصبحت مطلبا اجتماعيا لكونها تعبر عن رغبة إنسانية في التنقل وتفتح المجال لخلق فرص العمل، ومطلبا اقتصاديا حيث تساعد في رفع مستوى المداخيل.

و على الرغم من إدراك أهمية السياحة الصحراوية التي تعتبر نواة السياحة في أي بلد، لازالت الحركة الصحراوية للسياح في الجزائر قليلة إذا ماقورنت مع التدفق الهائل للجزائريين نحو الدول المجاورة والأجنبية لقضاء العطل و الرحلات السياحية. مما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجية المتبعة لترقية السياحة الصحراوية في الجزائر.

Abstract:

Tourism investments need to be up to date and developments in the sector, which in turn need to many facilities and incentives in addition to the ongoing support and an appropriate atmosphere to it. Tourism is an important industry to support the economic, social, cultural and political development process, where it became a requirement for being socially reflects the human desire to navigate and open the way for job creation, economic demand and helping to raise the level of income.

In spite of the recognition of the importance of desert tourism, which is the nucleus of tourism in any country, still desert movement of tourists in Algeria a few if Makornt with the massive influx of Algerians towards neighboring and foreign countries to spend holidays and tourist trips. Which requires reconsideration of the strategy to promote desert tourism in Algeria.

تمهيد:

تطورت السياحة تطورا كبيرا خاصة في العقدين الأخيرين، حيث تعتبر اليوم صناعة ذات أولوية في الكثير من الدول المتقدمة. ولعل السبب الأكبر في ذلك يعود إلى تطور وسائل النقل و المواصلات و الاتصالات ،و تحول العالم إلى قرية صغيرة ما أشعل المنافسة بين الدول لاستقطاب اكبر عدد من السياح. و كذا الحفاظ على اكبر سياح داخليين من الهجرة إلى السياحة الخارجية.

وفي الوقت الذي يحتل فيه قطاع السياحة في بعض البلدان مكانة هامة، نجده في الجزائر رغم إمكانياتها السياحية الهائلة لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمساهمة الفعالة لهذا القطاع، إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان المجاورة، ولم يستطع في أي وقت من الأوقات ولحد الآن أن يبرز الصورة الحقيقية للسياحة في الجزائر. خاصة فيما يتعلق بالسياحة الصحراوية التي تعتبر فرصة كبيرة للاستثمار فيها سواء كانت في المناطق الشاطئية أو الحضرية و حتى الصحراوية. من هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

- **ما دور الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في ترقية السياحة الصحراوية بالجزائر؟**

I. الترقية السياحية: المفهوم و الأهداف.

II. الاستثمارات السياحية: الدوافع و المحددات.

III. الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمار في القطاع السياحي الجزائري.

I. الترقية السياحية: المفهوم و الأهداف.

أولا: مفهوم وعناصر الترقية السياحية:

1- مفهوم الترقية السياحية :

الترقية السياحية تعني مجموعة التقنيات و الوسائل التي تساعد على إظهار الثروات السياحية و المكتسبة أو المتوفرة في البلد المستقبل دون أن ننسى العادات و التقاليد. ومن بين تعاريف الترقية السياحية نذكر:

- **تعريف1:** عرفت الترقية السياحية من منظور التسويق على أنها" أحد عناصر المزيج التسويقي يقوم بعملية تعريف السائح بمنظمة سياحية و برامجها و إحداث تفاعل إيجابي بينهما ، و بالتالي خلق طلب كامن لدى السائح يظل يشعره بالقلق حتى يقوم بإشباعه". [1]
- **تعريف 2:** يعرف "kotler" الترقية السياحية عن طريق ذكر هدفها و نوعية وسائلها " الترقية تهدف إلى نشر صورة بلد ما اعتمادا على تقنية الاتصال" [2] و يمكن ان نعلق على التعريف و نقول انه لا يذكر الجمهور المستهلك و ان هذا التعريف يعتبر انه هدف إعلامي.

- **تعريف 3:** كما عرفها المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على أساس الهدف منها بأنها " تعمل على التعريف بالسياحة الجزائرية وتقديرها باستعمال كل الطرق التي تؤثر على المستهلكين و المسافرين في البلدان التي يهتم سياحها بالسياحة الجزائرية. [3]

2- عناصر الترقية السياحية:

تتكون الترقية السياحية من عناصر عدة أهمها:

*عناصر الجذب السياحي "Attraction" و تشمل العناصر الطبيعية Natural Features"" مثل :أشكال السطح و المناخ و الحياة و الغابات و عناصر من صنع الإنسان "man made-objects" كالمتنزهات و المتاحف و المواقع الأثرية التاريخية .

* النقل "Transport" بأنواعه المختلفة البري، البحري و الجوي.

*أماكن النوم "Accommodation" سواء التجاري منها "Commercial" كالفنادق و أماكن النوم الخاصة مثل :بيوت الضيافة و شقق الإيجار.

*التسهيلات المساندة "Supporting Facilities" بجميع أنواعها كالإعلان السياحي و الإدارة السياحية و الأشغال اليدوية والبنوك...

*خدمات البنية التحتية "Infrastructure" كالمياه و الكهرباء و الاتصالات.....

و يضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالترقية السياحية تنفذ من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.

ثانيا: أهداف و خصائص الترقية السياحية

1- أهداف الترقية السياحية

تهدف الترقية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة و متوازنة في الموارد السياحية، و إن أول محور في عملية الترقية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية، لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية و العقلية و النفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

وللترقية السياحية عدة أهداف يمكن ذكر بعضها فيما يلي: [4]

- إعطاء صورة سياحية للمنطقة وإمكاناتها لترغيب المستهلكين وجلبهم.
- إقناع وترغيب السياح للتوافد على المناطق السياحية من خلال تقديم التسهيلات والإغراءات.
- التعريف بالخدمات السياحية الرائعة المقدمة وامتيازاتها من خلال الإشهار السياحي.

- جعل المنتج السياحي عادة في الشراء لدى السائح.
- تعمل على تجربة المنتج السياحي.
- التمكين من مراجعة النقائص.
- وضع قيمة خاصة للصورة والعلامة.
- خلق التظاهرات المختلفة.

إن عملية الترقية و تطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية و تقويمها بشكل علمي بل و إيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين أو الأماكن المبنية خصوصا للسياحة، والتقويم هنا ليس مجرد تضمين نظري، و إنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة و اعتمادها على اتجاهات و خصائص الطلب السياحي العملي الذي يعد الأساس في تحديد و إيجاد البنية التحتية و القومية للسياحة عبر تشجيع لاستثمار السياحي و تسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب و الإجراءات الجمركية على الأجهزة و المعدات اللازمة لمشاريعهم.

إن ترقية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر و الإمكانيات و الجهود العاملة في الحقل السياحي، لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة و نشاطات اقتصادية مختلفة، لذلك فإن أي تخطيط الترقية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برنامج من أجل استخدام الأماكن و المناطق و المواد سياحيا، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي، إن ترقية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لابد من مراعاتها و هي على النحو التالي:

- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل السليم.
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو إلى عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.
- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي و العالمي.

2- **خصائص الترقية السياحية:** حتى تكون هناك ترقية سياحية بمعنى الكلمة، ويكتب لها النجاح، يجب أن تراعي مجموعة من الشروط الأساسية وهي:

✓ أن يقوم المختصون في الميدان بإعدادها، و يجب أن تكون تتميز بالواقعية والصدق.

✓ وجوب ضرورة التخطيط ، وتوفير الإمكانات اللازمة لتنفيذها.

ومن أجل إعداد مخطط ترقوي للسياحة يجب أن يكون:

- الاستعداد للترقية :أي أن يكون المكلف بالتسويق يعمل على تحضير مكان التنشيط.
- وضع ميزانية للترقية :وهذا لتوفير كل وسائل الترقية، كالتنشيط، الإشهار، والنشر.
- مراقبة البرنامج الترقوي :وهذا من أجل التحقيق من أن النتائج المحققة مطابقة للخطة الموضوعة.
- تقييم النتائج :وتكون إما عن طريق البيانات، قبل وبعد العملية وإما محاورة ومعاينة عينة من المستهلكين، أو وضع مراقبين ذي تجربة وكفاءة في المكان والوضع المناسب للعملية، وأين يتم التوزيع.

3- محددات الترقية السياحية: هناك العديد من الجوانب التي لا بد من مراعاتها و أخذها في الحسبان لتحقيق الترقية السياحية ومن بينها: [5]

أ- توفير التسهيلات السياحية بأسعار مناسبة:فمن الضروري توفير التسهيلات المتعلقة بالإقامة، الطعام ،الشراب ،خدمات النقل السياحي، بيع الهدايا و التذكارات بحيث تكون جيدة من حيث النوعية و التناسق من حيث الأسعار بالمقارنة بالمناطق السياحية الأخرى.

ب- الموقع الجغرافي: يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في التدفق السياحي للمناطق السياحية المختلفة حيث يعتبر الموقع الجغرافي عاملا أساسيا في صناعة السياحة ، فإذا علمنا أن نفقات النقل من و إلى المنظمة السياحية تمثل أهمية كبيرة في نفقات السياحة الإجمالية من هنا فان الموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية لاعتبارات التوفير في الوقت و انخفاض التكلفة، فضلا عن تنوع وسائل المواصلات مع توفير قدر من الاطمئنان و مستوى معين من النظافة و الخدمات هذا بالإضافة إلى الاستمتاع بنفس الموقع سواء بالمناطق الموجودة أو الآثار.

ج- طبيعة و مصدر الاستثمار في السوق السياحي: نظرا لأن النشاط السياحي يتطلب موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية و الأساسية و المنشآت السياحية كالفنادق و المراكز السياحية و غيرها من المشروعات التي تخدم القطاع السياحي فان المستثمرين في هذا المجال يكونون مترددين في ممارسة الاستثمار السياحي نظرا للاعتبارات التي تحيط بالطلب السياحي فظلا عن أن المستثمرين لا يكونون مطمئنين لهذا النوع من الاستثمار للعديد من الاعتبارات منها:

- بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة ،مع مخاطر ما قد يحدث في السوق من تغيرات هذا بالإضافة إلى التغيرات السياسية و الاجتماعية.

- موسمية الطلب في المناطق السياحية ،حيث قد يؤدي ذلك إلى عدم إمكانية تحقيق معادلات تشغيل مناسبة و بالتالي عدم تحقيق أرباح مرضية.
- ضخامة الاستثمار في هذا القطاع و منه تظهر أهمية الحصول على قروض طويلة الأجل.

II. الاستثمارات السياحية: الدوافع و المحددات

إن الاستثمارات بشكل عام، والاستثمارات السياحية بشكل خاص تشكل صناعة القرن الواحد والعشرين ،حيث نجد هناك من الدواعي المغرية والحافزة للأخذ بالاستثمارات السياحية بالرغم من وجود قيود ومحددات تتقيد بها تلك الاستثمارات ،والتي تعد أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيام تلك الاستثمارات واستمرارها وتطورها، والدولة الجزائرية تعي جيدا أهمية الاستثمارات، لذا عرفت مرحلة ما بعد المخططات(بعد1989) قفزة نوعية في مجال الاستثمار السياحي، لكن هناك مجموعة من المحددات لنمو هذه الاستثمارات يجب أخذها بعين الاعتبار.

أولا: دوافع الاستثمار السياحي

تجتمع العديد من الدوافع والأسباب للاستثمار في المجال السياحي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل وتنويع مصادره وتقليل عجز ميزان المدفوعات ومن بين هذه الدوافع التي تقف وراء الأخذ بالاستثمار السياحي ما يلي:

1- التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية:

يشكل الاستثمار بشكل عام دعامة الاقتصاد ونجد أن الاستثمارات السياحية تظهر آثارها على حجم النقد الأجنبي، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادراتها وما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة والاتجاه للتقليل من استخدام المواد الخام، آما أن الكثير من الاستثمارات في الصناعات قد يزيد من التبعية إلى الدول الصناعية لصعوبة نقل التكنولوجيا، فتظهر الاستثمارات السياحية كتعويض خاصة إن كانت الدولة تتمتع بمقومات وعناصر جلب سياحي عديدة مغرية ودائمة

فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتما سيؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، آما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تنميتها وتطويرها، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة .[6]

2- زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات:

تحدث السياحة تحولا في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فتزيد مداخيل القوى العاملة في هذا المجال وبالتالي زيادة الدخل الوطني. [7]

وتزايد معدلات الإنفاق السياحي نتيجة ما ينفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات التي توفر و خصوصا أن الشراء بالعملات الأجنبية مما يضيف رصيدا لدخل المجتمع، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيقي في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي الذي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر ايجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي فإن الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الشيء المطلوب في التنمية فالأخذ به أمر مهم في العملية التنموية.

3- صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى:

يكون معدل التغير في السوق السياحي بدرجة أقل، مما يقلل من درجة وحدة المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجيا العالية وهذا ما يلاءم أوضاع الدول النامية. [8]

و صناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية التي أساسها العمل الإنساني حيث لا تعتمد على التكنولوجيا بقدر ما تعتمد على تسويق وترويج للخدمات، آما أن التوسع في الطلب السياحي وحجم السياحة الدولية والصحراوية يؤدي لتغيير مماثل في نوعية وأبعاد مختلف منشآت وخدمات صناعة السياحة سواء في الخدمة نفسها أو قيمة الاستثمار وحجمه

ثانيا: محددات نمو الاستثمارات السياحية.

يتأثر الاستثمار السياحي بعوامل تحدد نموه مستقبلا من حيث حجمه وطبيعته ومصدر تمويله، آما أن للتسهيلات والضمانات الموضوعة أثر عليه قد تدفع بنموه أو تأخره.

1- طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي:

يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي، بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية.

كما أن تمتع السوق السياحي بمقومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال فهي التي تعمل على اجتذاب السياح وتنشيط السياحة وتفعيلها، وهي تجمع جغرافية وتنوع تضاريس البلد وجمال مرافقه الطبيعية وتميزها وما يزخر به البلد من مواقع ومعالم تاريخية هامة وتراث حضاري عريق، وتتطلب الأنشطة السياحية

موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق الأساسية لها لذا عادة ما تحتاج عملية تمويلها إلى قروض طويلة الأجل، حيث تساهم المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي من خلال تقديم قروض لهذا الغرض للدول النامية، وفي هذا الصدد لدينا نوعان من الاستثمارات التي بات من الضروري تحقيق التوازن بينهما وهما: [9]

- تبعا لمعيار القطاع العام والخاص :عادة تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في القطاع السياحي إذا اعتبر قطاعا استراتيجيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الأنشطة الحكومية لا تعيق أنشطة القطاع الخاص.
- تبعا لمعيار الاستثمار المحلي والأجنبي: تجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية رأسمال وخبرة و تكنولوجيا، ولابد من مراعاة تحقيق قيمة إضافية وإلا تعتبر عائدات هامشية.

2- الحوافز والإعفاءات المقدمة

تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم صناعة السياحة وهذا بتهيئة المناخ للاستمارات الخاصة و تزويد المستثمرين بالمساعدات المالية، فتهيئة مناخ ملائم للاستثمارات السياحية يكون من خلال دراسة مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومرافقه وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة وخلق وإيجاد الظروف الملائمة لها وترسيخ أسباب تشجيعها والعمل على ضمان حمايتها، وهذا من خلال جمع ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار، وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لها بوسائل الإعلام والنشر المختلفة وتبيان الامتيازات التي تمنح لها . [10]

بالإضافة إلى توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمار وتوفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها والتي تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية السياحية ذات التنظيم الملائم وقد تكون الحوافز لنوع معين من المشاريع، وتتنوع صور المساعدات المالية التي تقدم للمستثمرين في القطاع السياحي وأهم صورها:

أ- الإعانات: وهي تنقسم إلى إعانات نقدية و عينية: [11]

*<u>الإعانات النقدية</u>: وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي حيث تمثل نسبة محددة من تكلفة المشروع الذي توافق الدولة على إقامته.

*<u>الإعانات العينية</u>: تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل طويل دون مقابل و بشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال مدة.

ب- القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة:

تمنح هذه القروض للمستثمرين في المشاريع الهامة من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية الخاصة، ويمنح هؤلاء فترة سماح قبل البدء في سداد أقساط القرض لمدة سنة أو ثلاثة سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتتراوح آجالها من 20 إلى 25 سنة.

ج- الإعفاءات الضريبية والجمركية:

تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة تبلغ خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10 و 15 سنة، آما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية. [1 2]

د- تقديم المساعدات الفنية الحكومية : خاصة لمستثمري القطاع الخاص في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتجهيز وتأهيل المتدربين في المجال السياحي في جامعات ومدارس خاصة بالفندقة.

ه- تقديم مزايا متنوعة للاستثمارات الأجنبية :كالأمان والسيولة والعائد وسيولة الأرباح، أو جزء منها، و توفير المناخ المناسب، والاستقرار الاقتصادي والسياسي ، والجزائر من خلال قانون الاستثمار، قد قدمت مزايا عديدة ومغرية من أجل تشجيع قيام المزيد من الاستثمارات السياحية خاصة على المستوى الفندقي.

كما أن هناك وسائل تساعد على دفع عجلة الاستثمارات إلى الأمام أهمها:

- تخطيط إستراتيجي سياحي علمي وشامل : نظرا لكون السياحة علما قائما بذاته، فهي تحتاج إلى التخطيط الاستراتيجي كأداة لازمة للاقتصاد الدولي الحديث سواء كان ذالك في الدول المتقدمة أو النامية.

- الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة :يجب عدم إغفال الدراسات الكمية والنوعية للمنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية، وتحتاج تلك الدراسات إلى خبرة كبيرة محلية أو أجنبية متخصصة، كالدراسات التي تقوم بها أقسام الأبحاث العلمية للجامعات.

- التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية :لابد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية وعلى حجم الحركة السياحية، وشكل هذا التنظيم يختلف من بلد إلى آخر تبعا للأهمية التي يوليها البلد لهذا الاستثمار، خاصة من قبل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وقد تقوم بتلك الاستثمارات مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة غالبا ما تكون تحت إشراف حكومي، أثناء إشراف تلك المؤسسات و متابعتها لعملية الاستثمار لتحقيق التكامل بين الخطة الاقتصادية والخطة السياحية.

III. الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمار في القطاع السياحي الجزائري.

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر ،ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من موارد هامة في هذا المجال ،حيث اتبعت سياسة جديدة متمثلة في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجع الاستثمار كالتسهيلات المالية، الإعفاءات الجمركية و جبائية، و ذالك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993، تحت رقم (93- 12) [13]، و يمكن ذكر أهم هذه الامتيازات كما يلي:

1- الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993:

قدمت سياسة التنمية الحالية امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع السياحي وضمن سياسة جديدة لترقية استثمار القطاع العام والخاص، والجدول الموالي يوضح الامتيازات الممنوحة للاستثمار في القطاع السياحي:

الجدول (01): امتيازات الاستثمار الممنوحة لقطاع السياحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	%0.5	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من05 سنوات إلى10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشآت القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أوكلي	%50	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض50 %	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
التخفيض على نسبة الفوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994، ص:15.

و الملاحظ من الجدول أن الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الموجهة للسياحة الصحراوية أكبر من المناطق الأخرى و ذلك من خلال إعفاءات الرسم العقاري التي تصل في الجنوب الكبير إلى إعفاء لمدة 10 سنوات كاملة و 7

سنوات على الأقل في منطقة الطوق الثاني للجنوب و ذلك من أجل الدفع بعجلة الاستثمار في القطاع السياحي الصحراوي.

2- الضمانات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 :

لقد منحت السلطات بموجب هذا القانون ضمانات لم تكن موجودة من قبل، ويمكن تفسير هذه السياسة في انتقال الجزائر من دولة منغلقة إلى دولة متفتحة على العالم، تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق منافسة بذالك الدول التي سبقتها منذ عهود بعيدة إلى نهج هذه السياسة، كما أن الضمانات الممنوحة داخلية و دولية. و من أهم ما جاء به الضمانات التي جاء بها هذا القانون نذكر: [14]

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة ومن جهة أخرى المستثمرين الأجانب فيما بينهم لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة، إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به
- ضمانات التحويل والتنازل(مرسوم تشريعي 23- 12) نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.
- فيما يخص النظام القضائي، فعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر، و إما نتيجة لإجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده، حيث يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي، و النزاع أو الخلاف يسوى بالتراضي بين الطرفين ، وإذا لم يسوى الخلاف في مدة 06 أشهر يرفع النزاع إما أمام المحاكم المختصة أو المركزية.

لكن رغم هذا لم تعرف هياكل الاستقبال تطورا ملحوظا رغم التنظيم القانوني للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على ذلك بمنحه تسهيلات وامتيازات عديدة، إلا أن طاقات الإيواء تبقى ضعيفة إذا ما قورنت مع البلدان المجاورة وفيما يلي جدول يوضح توزيع الفنادق حسب الدرجة التي ينتمي إليها:

الجدول(02) :توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة سنة 2000

الدرجة	عدد الفنادق	النسبة المئوية	عدد الأسرة	النسبة المئوية
نجمة	49	6	2541	4
نجمتين	66	9	5519	8
3 نجوم	78	10	21310	32
4 نجوم	20	3	3222	5
5 نجوم	11	1	4604	7
غير مصنف	552	71	29891	44
المجموع	776	100	67087	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

حيث يلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الفنادق تطور وطاقات الاستقبال أصبحت تقدر بـ67087 سرير، إلا أن حوالي 5000 منها فقط يستجيب للمعايير الدولية، حيث أنه 3 من 4 فنادق غير مصنفة أو ما يعادل نسبة 71% ، وأما عن طاقات الإيواء المصنفة ضمن الدرجة 5 فنسبتها تقدر ب 7 %فقط، ويبقى المنتوج الحضري يأخذ أكبر نصيب من عدد الفنادق، فيما تبقى السياحة الصحراوية تعاني من نقص كبير في هياكل الإيواء والجدول التالي يوضح توزيع الفنادق والأسرة على المنتجات السياحية:

الجدول(03) : توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي سنة 2000

نوع المنتج	عدد الفنادق	النسبة المئوية	عدد الأسرة	النسبة المئوية
حضري	497	64	31506	47
شاطئي	75	10	12723	30
صحراوي	**95**	**12**	**7679**	**11**
معدني	88	11	6335	9
مناخي	21	3	1844	3
المجموع	**776**	**100**	**67087**	**100**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

يبين الجدول السابق تركز الفنادق في المناطق الحضرية بنسبة 64 %، بينما تبقى السياحة الصحراوية لا تحظى بالاهتمام الكبير حيث سجل بها 95 فندق بطاقة إيواء تقدر ب 7679 سرير، و تعرف المنطقة الأكثر جلبا للسياح في الصحراء مدينة تمنراست نقصا في طاقات الاستقبال حيث تتوفر على 6 فنادق بطاقة إيواء تقدر ب 650 سرير فقط.

3- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذالك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا للقطاع السياحي ، فتم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لا سيما المنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**)، بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار(**APSI**)، و للوكالة عدة مهام هي[15]:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالتشكيلات التأسيسية للمؤسسات.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

قدم قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 ،امتيازات إضافية للمستثمرين الوطنيين والأجانب نصنفها إلى نوعين وهما:

أ النظام العام : تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء الاستثمارات.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب- النظام الاستثنائي: تخص هذه المزايا الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الاقتصاد الوطني، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة، وتقسم المزايا في ظل هذا النظام إلى قسمين:

<u>عند إنجاز الاستثمار</u>: يستفيد الاستثمار من المزايا الآتية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 ‰ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء مستوردة أو محلية.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

<u>عند انطلاق الاستغلال</u>:

- الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشرة سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية الداخلة الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

بعد قرابة عشر سنوات من ظهور هذا القانون تطورت طاقة استيعاب الإيواء بالفنادق في الجزائر و وصلت إلى حدود 92 ألف سرير أي بزيادة حوالي 25 ألف سرير في إطار هذا القانون. و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(01): تطور طاقة استيعاب الفنادق حسب الدرجة

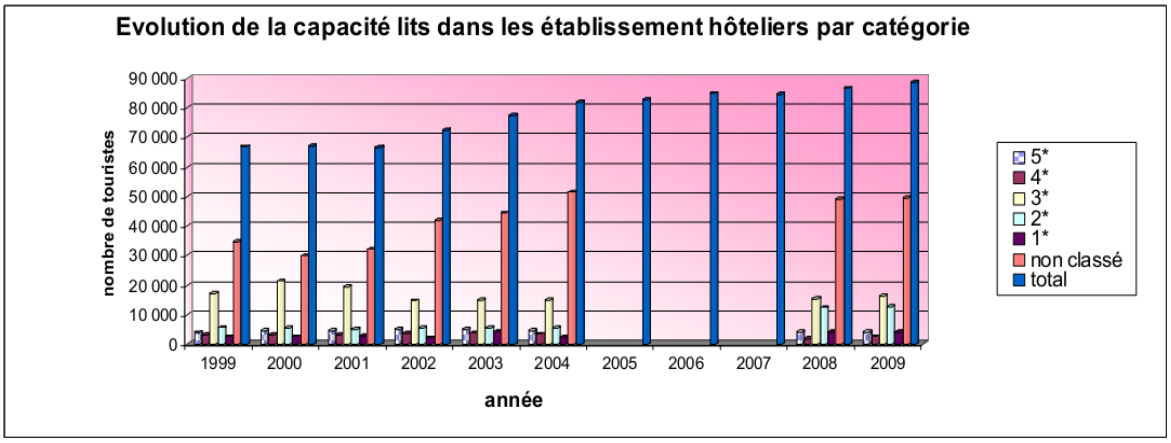

Source: Site officiel du Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien

لكن ما يلاحظ في هاته الزيادة أن أغلبها غير مصنف، ما يعطي الانطباع على أن جودة الخدمات المقدمة في هاته الفنادق هو غير إحترافي. كما أن الطاقة في المناطق الصحراوية بقيت شبه ثابتة بـ 10635 سرير مشكلة ما نسبته 12 % من الطاقة الإجمالية لطاقة الإيواء في الجزائر. و هذا ما يعكس التهميش الذي تعانيه السياحة الصحراوية بالجزائر. حيث ينصب الاهتمام بالسياحة الحضرية والسياحة الشاطئية و التي يشكل كلاهما ما نسبته 85 % من الطاقة الإجمالية للإيواء. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(04) : توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي نهاية سنة 2009

نوع المنتج	طاقة الإيواء	النسبة المئوية
حضري	57419	65
شاطئي	16551	19
صحراوي	**10635**	**12**
معدني	3757	3,5
مناخي	332	0,5
المجموع	**88694**	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

الخاتمة :

على الرغم من إدراك أهمية قطاع السياحة من قبل السلطات المعنية في الجزائر ، خاصة فيما يتعلق بالسياحة الصحراوية التي اعتبرت صناعة إستراتيجية ، مازالت حركة السياح قليلة بالمقارنة مع العائدات التي تعتبر دون المستوى. خاصة إذا أدركنا أن الجزائر هي منجم غني بالحضارة و المواقع الأثرية، و التنوع الطبيعي من ساحل وجبال و غابات و صحراء و أنهار وكهوف. و التي تستحق الاستكشاف من قبل السياح الداخليين قبل الأجانب. و لكن هذا المنجم لم يكتشف و يستغل بعد كما يجب، رغم ما وفرته الدولة من استثمارات في القطاع..

حيث يستنتج من خلال هاته الورقة أن صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر تواجه الكثير من الصعوبات التي حالت دون وصولها إلى المستوى المطلوب الذي يلائم ما تملكه من المقومات التي تغني السائح الجزائري عن قصد الدول الأجنبية و المجاورة لقضاء عطله السياحية .و ذلك لأنها لم تحتل في الماضي موقعها المطلوب كصناعة ذات أولوية. ما يستوجب إعادة النظر في السياسة الاستثمارية و كذ التسويقية لإنجاح السياحة الصحراوية في الجزائر بالاعتماد على إستراتيجية واضحة ومتكاملة للنهوض بهذا النوع من السياحة في الجزائر.

الاحالات والمراجع:

[1] صلاح الدين عبد الوهاب ، "التنمية السياحية "، مطبعة الزهران ، القاهرة ، 1991، ص:21.

[2] Kotler .p et Dubois, Marketing management- analyse- planification et contrôle ,3eme édition, 1997,p :45.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،" مشروع التقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة"، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، 2001، ص:99.

[4] هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006ص:87.

[5] كريم قاسم، "ترقية السياحة في الجزائر" ،رسالة ماجستير المدرسة العليا للتجارة، 1998 ،ص: 50 .

[6] عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، "التخطيط السياحي"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن ، 2003 ،ص:42.

[7] يسرى دعبس، "صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 2003 ،ص: 52.

[8] نبيل الروبي، "نظرية السياحة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص:526.

[9] نبيل الروبي، "اقتصاديات السياحة "، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص:67.

[10] منال عبد المنعم مكية، " السياحة تشريعات و مبادئ"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص:28.

[11] نبيل الروبي، "اقتصاديات السياحة "، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص:69.

[12] أحمد الجلاد، " التنمية و الإعلام السياحي المستدام" ، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص:34.

[13] الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 1993/10/10 .

[14] - عليوش قربوع كمال،" قانون الاستثمار في الجزائر"، OPU ، 1998، ص:63 .

[15] الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخ في 22 أوت2002 .